مُقَدِّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدِّين.

أما بعد:

إنَّ النَّاظر إلىٰ جهود العلماء في تفسير النصوص الشرعية وبيان مدلولاتها يظهر له وجود مدارس ومناهج في فهم تلك النصوص واستنطاقها، وَمَرَدُّ ذلك إلىٰ طبيعة ونوعية الأصول التي يستند إليها أصحاب كل اتجاه، ومن ثَمَّ يمكن التمييز بصفة عامة بين ثلاثة اتجاهات رئيسية:

* منهج الجمود علىٰ ظاهر النصوص، والنفي المطلق للمقاصد، واعتبارها أصلًا ملغىٰ لا يُلتفت إليه، ولا يقوىٰ علىٰ مواجهة الأدلة والنصوص والإجماعات الشرعية.

ويمثل هذا الاتجاه أصحاب المدرسة الظاهرية التي يتزعمها الإمام داود الظاهري كما يمثله كذلك عدد من الفقهاء من مختلف المذاهب وممن ليس لهم مذاهب قديمًا وحديثًا إلا أنه يتفاوت في درجته ومداه من فقيه لآخر.

* ومنهج المبالغة في التنقيب عن معاني النصوص وعلل الأحكام

والتوسع في إعمال الرأي، والنَّظر إلىٰ المقاصد علىٰ أنها دليل مستقل تثبت به الأحكام تأسيسًا وترجيحًا.

ويُمثله بعض المتقصدة المعاصرين المتدثِّرين بنظرية الطوفي في المصلحة.

* وبينهما منهج وسط يحاول المقاربة بين ذَيْنَك المسلكين، بإعمال الرأي، وتوظيف علل الأحكام، بما لا يتجاوز دلالة ظاهر النَّص، ولا يلغي روحه ومقصده.

وهذا هو الموقف الأقرب للصحة والأليق بمنظومة الشرع، ومُقرَّرات العقل، ومتطلبات الواقع ومصالح النَّاس.

وقد تنبَّهَ الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ غلط كلا الطرفين، فقال:

«أصحاب الرأي جردوا المعاني، فنظروا في الشريعة بها، واطرحوا خصوصيات الألفاظ، والظاهرية جردوا مقتضيات الألفاظ، فنظروا في الشريعة بها، واطرحوا خصوصيات المعاني القياسية، ولم تتنزل واحدة من الفرقتين إلىٰ النَّظر فيما نظرت فيه الأخرىٰ، بناءً علىٰ كلي ما اعتمدته في فهم الشريعة»[1].

ثم أرشد رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ المنهج الوسطي المعتدل، فقال:

«الحمل علىٰ التوسط هو الموافق لقصد الشارع، وهو الذي كان عليه السلف الصالح. فلينظر المقلِّد أيَّ مذهبٍ كان أجرىٰ علىٰ هذا الطريق فهو أخلق بالاتباع وأولىٰ بالاعتبار، وإن كانت المذاهب كلها طرقًا إلىٰ الله،

---

(١) **الشاطبي**، أبو إسحاق بن موسىٰ، الموافقات في أصول الشريعة، (٥/ ٢٣٠).

ولكن الترجيح فيها لا بد منه؛ لأنَّه أبعد من اتباع الهوىٰ وأقرب إلىٰ تحري قصد الشارع في مسائل الاجتهاد. فقد قالوا في مذهب داود لما وقف علىٰ الظاهر مطلقًا: إنه بدعة حدثت بعد المائتين، وقالوا في مذهب أصحاب الرأي: لا يكاد المغرق في القياس إلا يُفارق السنة، فإن كان ثَمَّ رأي بين هذين فهو الأولىٰ بالاتباع»[1].

وفي السياق ذاته يقول الدكتور أحمد الريسوني: «إنَّ تفسير النُّصوص الشرعية يتجاذبه عادة اتجاهان: اتجاه يقف عند ألفاظ النُّصوص وحرفيتها مُكتفيًا بما يعطيه ظاهرها، واتجاه يتحرىٰ مقاصد الخطاب ومراميه»[2].

وواضح أنَّ الاختلاف المنهجي بين هاتين المدرستين عميق، ويترتب عليه اختلاف شديد في مدىٰ المرونة أو التحوُّط والتشدُّد في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة.

فالاجتهاد الفقهي المعاصر بين طرفي نقيض: بين الحرفيين الجامدين علىٰ النصوص، والعلمانيين المتغربين الذين يسعون إلىٰ مسخ حقيقة الإسلام، وصياغته صياغة نفسية جاهلية، بحيث يكون الإسلام تابعًا للأهواء.

إنَّ جانبًا كبيرًا مما نشهده من الخلط والفوضىٰ والتعسف في طرح القضايا الفقهيّة وتبنيها، يعود إلىٰ إغفال المنهج الوسطي في قراءة النَّص الديني.

فعزلُ النَّص عن مقاصده هو أبرز معلم من معالم «القراءة الخاطئة» التي

---

(١) **المصدر نفسه**، (٤/ ٢٦١).

(٢) **الريسوني**، أحمد، مدخل إلىٰ مقاصد الشريعة، الرياض، المكتبة السلفية، ط١، ١٩٩٦م - ١٤١٧هـ، (ص: ٨-٩).

مُورست قديمًا علىٰ يد الظاهرية، وتُمارس اليوم من قبل بعض المغالين في الظواهر والجزئيات.

وعزلُ النَّص عن شكله وقالبه الذي ورد فيه هو من أبرز معالم القراءة المقاصدية المغالية.

ومع أنَّ جذور هذه الاتجاهات تمتد إلىٰ بداية نشأة الفكر الإسلامي، غير أنَّ الاهتمام بها يتأكد في عصرنا الحالي لأمرين اثنين:

أحدهما: أنَّ الواقع الإسلامي الراهن يُواجه الكثير من التحديات الفكرية والتغيرات الاجتماعية، والتقلبات الاقتصادية، والتطورات السياسية، ويعاني أزمات حادة في الفكر والتصور.

والثاني: أنَّ الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة لا تخرج في الجملة عن انتهاج أحد المناهج المذكورة.

ولا يخفىٰ أنَّ الاجتهاد المعاصر بحاجة ماسة إلىٰ منهجية واعية تراعي حتمية التوازي والجمع بين المعرفة العقلية والمعرفة الشرعية، وذلك من أجل محو الآثار السيئة لمنهج الغلاة والنفاة علىٰ حدٍ سواء.

وهذا يستلزم الرجوع إلىٰ جذور العلوم الشرعية، ومراحل بنائها ومنابع المناهج التي يُسار عليها في ذلك البناء، حتىٰ نستبين الطريق والمنهج الذي يجب السير عليه في التفقه في هذا الدين العظيم.

إذا تمهَّد هذا، فإنَّ هذه الخطوة ضرورية لإعادة تشكيل العقل الفقهي، وترتيب موازينه وأولوياته، ذلك أنَّ من أهم مظاهر أزمة العقل المسلم: اختلال الموازين والأولويات التي وضعها الإسلام في نصابها، فوقع فيها علىٰ مر العصور تقديم وتأخير، وتضخيم وتقزيم، علىٰ خلاف وضعها

الحق، ولعلَّ هذا ما نبَّه إليه الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود حينما قال لبعض أصحابه: «إنك في زمان كثير فقهاؤه، قليلٌ قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن، وتُضيّع حروفه، وسيأتي علىٰ النَّاس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه، تحفظ فيه حروف القرآن، وتُضيّع حدوده . .»[1].

وما أكثر ما أصيبت مساراتنا العلمية والعملية بمثل هذه الاختلالات المناهجية، كثر الحفاظ وتزايد القراء، وضعف الفقهاء الحكماء، وروعيت المظاهر والأشكال، وأُهملت المقاصد والجواهر، وطغت الجزئيات وتُنوسيت الكليات.

ولكي يتأهل العقل الفقهي لتجاوز هذه الاختلالات المناهجية، والانتقال إلىٰ مرحلة الإجابة العصرية الموفقة، لا بد من إعادة قراءة مصادر التشريع: الكتاب والسنة بوعي وفهم دقيقين، يُؤهلان المجتهد إلىٰ حسن تصور الإطار الثابت الذي يجب الوقوف فيه عند النصوص التشريعية، والإطار المتغيّر الذي يمكن للمجتهد أن يتناوله بالاجتهاد والنَّظر.

فإذا أردنا أن نُعيد للفقه الإسلامي رونقه وبهاءه فما علينا إلا أن نحرص علىٰ المزاوجة بين النَّص ومقصده، وبين الكلية وجزئياتها، وبين المقاصد ووسائلها؛ ذلك أنَّ الأصل في الفَقَاهة الإسلامية أن تقوم علىٰ قراءتين: قراءة اللفظ والمبنىٰ، وقراءة الروح والمعنىٰ.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنَّ استجلاء مناهج العلماء في معالجة القضايا الفقهيّة المعاصرة أمرٌ يهدي إلىٰ فهم حقيقة الاجتهاد الفقهي، والمراسم التي

---

(١) **مالك**، بن أنس، الموطأ، برواية يحي الليثي، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع في الصلاة، حديث (٤٢٢).

سِيرَ عليها في بنائه، وتشييد معالمه.

ويُنير السبيل أمام الباحث، ليُدرك كيف أنَّ هذه الشريعة الخالدة، كانت وما تزال قادرة علىٰ أن تُمدّ الإنسانية في ميدان التشريع بما يضمن لها الخير، والقوة، والمنعة، والعدالة المطلقة.

كما أنَّ معرفة مسالك الأئمة في استنطاق النصوص فيه تنمية للملكة الفقهية الواعية عند الباحثين لما يرون من نماذج حية عند الفقهاء في القدرة علىٰ استخراج الأحكام.

وقد يبدو الأمر أكثر أهمية إذا كنا علىٰ ذكر من الكبوات التي تعرفها عملية الإفتاء المعاصر بسبب الغفلة عن مناهج المتقدمين في الاستدلال والاستنباط.

ومن هنا كان البحث في مناهج تفسير النصوص الكتاب والسنة، والصلة بمسالك استنباط الأحكام، جديرًا بمزيد من المعرفة، حَريًّا بكثير من الدقة والإدراك.

★ أهمية الموضوع:

لعلَّ الفقرات السَّابقة أعطت فكرة موجزة عن الموضوع، وأوضحت في الجملة أهمية دراسته، والتي يُمكن إبرازها من خلال المعالم الرئيسية الآتية:

أولًا: المساهمة في إثراء فقه النَّوازل عامة، وذلك من خلال تلمُّس المعالم المنهجية لكل مدرسة من المدارس الفقهية المعاصرة في قراءة النَّص الديني.

ثانيًا: تسليط الضوء علىٰ مفهومي «النَّص» و«الاجتهاد»، وذلك من

خلال شرح علاقة بعضهما ببعض، وبيان انقسامات كل منهما من حيث اعتبار الآخر.

ثالثًا: الإسهام في رسم منهجية علمية للنَّظر في القضايا المعاصرة تقوم التكامل والنَسَقية المنتظمة بين النصوص الشرعية ومقاصدها الكلية.

فمن المهم جدًا أن نفهم طبيعة العلاقة بين النَّص والمقاصد المختزنة في مضمونه؛ لأنَّ إساءة فهم هذه العلاقة وقع بسببه غلط عظيم علىٰ الشريعة، إما في الاعتداد بالمصالح والمقاصد علىٰ حساب النصوص الشرعية، وإما في إهدار المقاصد إمعانًا في التمسك بظواهر النُّصوص ومضامينها التجريدية.

★ أسباب اختيار الموضوع:

بالإضافة إلىٰ ما سبق ذِكره، هناك أسباب عديدة دعتني أيضًا للبحث والكتابة في هذا الموضوع المهم، أُجمل بعضها فيما يلي:

أولًا: الاختلاف الكبير الذي نتج عن البحث في أحكام بعض القضايا الفقهية المعاصرة، ولعلَّ في تباحث قضايا المنهجية ما يُعين علىٰ تقريب وجهات النَّظر المتباينة.

ثانيًا: حاجة أبناء المسلمين الذين يدرسون التخصصات العلمية المختلفة كالطب، والاقتصاد، والسياسة، والقانون لمعرفة مناهج الفقهاء المعاصرين في بحث المسائل النَّازلة.

ثالثًا: أنَّ البحث في منهج الجمع بين النصوص والقواعد المقاصدية لم يُفرد بدراسة مستقلة مستفيضة مع بالغ أهميته، وذلك حسب علمي القاصر.

رابعًا: التنويه بالاجتهاد المعاصر الواعي للمناهج الاستنباطية الموّظفة للقواعد العلمية، والذي يُسهم في تقديم الحلول الشرعية للنَّوازل المستجدة التي تساير الأصول وتحافظ عليها، ولا تتنكر لثوابتها.

خامسًا: التوفيق بين خاصتي الأخذ بظاهر النَّص، والالتفات إلىٰ روحه ومدلوله علىٰ وجه لا يخلّ فيه المعنىٰ بالنَّص، ولا العكس، لتجري الشريعة علىٰ نظام واحد لا اختلاف فيه ولا تناقض.

سادسًا: تأكيد خصائص صلاحية الشريعة ودوامها وواقعيتها ومرونتها وقدرتها علىٰ التفاعل مع مختلف البيئات والظروف والأطوار.

فهذه الدوافع مجتمعة حبَّبت إليَّ البحث في هذا الموضوع الذي آمل من الله تعالىٰ أن أُحقِّق به المقاصد الآتية:

أولًا: بيان المنهجيّة المثلىٰ في استنباط أحكام النَّوازل بغية الوصول إلىٰ الحكم الشرعي الصحيح.

ثانيًا: إبراز أهم تأثيرات منهج المتقدمين علىٰ مسالك الفقهاء المعاصرين في معالجة القضايا النَّازلة.

ثالثًا: وصف العلاقة القائمة بين النصوص والمقاصد، وضبط دور كل منهما في استنباط الأحكام والتأكيد علىٰ أنَّ الاكتفاء بمراعاة أحدهما علىٰ حساب الآخر خلل منهجي كبير، يفرز فتاوىٰ عقيمة تصادم دلالات النُّصوص ومقاصد الشريعة علىٰ حد سواء.

رابعًا: التأكيد علىٰ ضرورة التآخي بين الوحي والعقل في العملية الاجتهادية.

★ موضوع هذه الدراسة:

لا شك أنَّ الاسم الذي أُطلق في علىٰ هذه الدراسة «استثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمتقصدة» يكشف في ذاته عن الغرض المقصود منها: وهو التطلع بجدية ووعي إلىٰ التعرف المبصر علىٰ مناهج علمائنا رحمهم الله في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة، وما لهذه المناهج من فائدة عظمىٰ وأثر بارز في تفهُّم مراد الله تعالىٰ من تلك النصوص.

★ إشكالية البحث:

اتبع علماؤنا رحمهم الله تعالىٰ في تفسير النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منهجية علمية محدّدة وكان لكل مدرسة أعلامها وخصائصها.

وتأسيسًا علىٰ ما سبق يمكن تحديد الإشكالية التي يصبو البحث إلىٰ معالجتها، وهي مدىٰ تأثير منهجية الجمع بين النصوص والمقاصد في رسم معالم الفتاوىٰ المعاصرة.

أو بتعبير آخر: ما هي المكانة الممنوحة للاجتهاد البشري العقلي المؤطر بالوحي الإلهي في التشريع الإسلامي؟

وفي خضم ذلك يُمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

ما حقيقة منهج الجمع بين النصوص والمقاصد في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة؟

ما هي أهم المعالم والمرتكزات التي يتوكأ عليها هذا المنهج؟

وما هي أهم الخصائص والسمات التي يتميز بها؟

وهل مراعاة المقاصد والتعليل بها سيؤدي إلىٰ تجاوز النصوص الشرعية والتفلُّت من سلطانها؟

وإن قيل إنَّ المقاصد لا تُغيِّر من أحكام الشريعة شيئًا فلماذا كل هذا التَعَنِّي في تعلمها وتعليمها؟

وما مدىٰ مصداقية دعوىٰ تعارض النَّص والمصلحة؟ وإذا سلَّمنا بهذه الدعوىٰ فهل نُقدِّم النَّص ونعتبر تلك المصلحة مصلحة ملغاة؟ أم نُقدِّم المصلحة بضرب من ضروب التقديم والتأويل؟

فهذه هي أهم الإشكالات التي أشرقت بين يدي هذا الموضوع، وعليها يتوكأ النظر بيانًا وتدوينًا.

★ منهج البحث:

المنهج الذي سارت وفقه هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال القيام بدراسة المنهج الأصولي في تناول مصطلحي النَّص والمقاصد، وما ورد في ذلك من تصورات في علاقة كل منهما بالآخر، سواء كانت علاقة تلازم وتلاحم أم علاقة تعارض وتزاحم.

وقد قام البحث بعد ذلك باستقراء وتحليل المادة المعرفية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة، ليتسنىٰ في الأخير تقديم تصور منهجي شامل يعين الباحث المعاصر علىٰ حسن تفهم النَّص واستثماره.

★ الدراسات السَّابقة:

قبل أن أتجاسر علىٰ دراسة هذا الموضوع استفرغت الجهد، وبذلت

الوسع للتأكد من كونه لم يحظ بدراسة جامعة منسقة، فتصفحت الفهارس المهتمة برصد عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه، واتصلت ببعض أساتذتنا المتخصصين، فظهر بعد ذلك أنَّ «منهج الجمع بين النصوص والمقاصد في معالجة القضايا الفقهيّة المعاصرة» لم يحظ بدراسة أكاديمية جامعة لأطرافه، مُنظِّمة لأبوابه، كاشفة لغوامضه.

ولستُ بهذا أزعم أن يكون الموضوع قَفْرًا بالمرَّة من الاهتمام والبحث العلمي، بل أعلم أنَّ هناك من الباحثين من تناوله علىٰ وجه من الوجوه، وفي جزء من أجزائه، فهي جهود متفرّقة لا تجمعها وحدة المشروع، ثم إنها لم تصدر من نفس البواعث العميقة التي أشرت إليها ولا تهدف إلىٰ المقاصد البعيدة التي نبهت علىٰ أهميتها.

فمن مقتضىٰ الأمانة والإنصاف أن أُقِرَّ بوجود دراسات أصولية مفيدة قد صدرت في مجال بعض الجزئيات المكونة لهذا الموضوع، وقد أفادتني كثيرًا خاصة في الحِوالة علىٰ المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث، أذكر منها:

★ الاجتهاد، النَّص، المصلحة:

لشيخ المقاصد الدكتور أحمد الريسوني، وهو من مطبوعات دار الفكر بدمشق سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

وأصله حوار موجز ٧٢ صفحة أجراه الدكتور الريسوني مع الأستاذ محمد جمال باروت ذي الاتجاه العلماني. وقد صرَّح بذلك في مقدمته بقوله: «.. فإني لا أريد أن أُقدم بحثًا تقليديًا، يشغله هاجس التحقيق والتوثيق، وتكثير المعلومات والشواهد والنقول، والتفنن في التعليقات

والإحالات، وإنما أريد أن أهتم أساسًا بعرض نظرات واقتراحات، وتقديم آراء وتقويمات».

واستهله بالحديث عن الاجتهاد وبعض متعلِّقاته، مثل: الاجتهاد بين الصواب والخطأ، والاجتهاد بين الحرية والمسؤولية، ويعني بذلك: غلاة المتقصدة التي تدعو في نظره إلىٰ اجتهاد بلا حدود ولا قيود.

ثم شرع في بيان حقيقة المصلحة، مرورًا بدعوىٰ تعارض النَّص والمصلحة، مع إعطاء مثالين عن التطبيق الخاطئ للمصالح.

ليختم بحثه في الأخير بالحديث لم يتبين لي مراده المصلحي للنصوص.

★ استثمار النَّص الشرعي على مدى التاريخ الإسلامي:

للعلامة المغربي أبي الطيب مولود السريري، وهو من مطبوعات دار الكتب العلمية ببيروت، سنة **٢٠٠٩**م، في (٤٨٠) صفحة

وهي دراسة تاريخية وصفية لمناهج العلماء في تفسير النصوص واستثمارها، سَبَكها بلغة راقية، وأسلوب أخَّاذ، حيث استهلها المؤلف بالحديث عن البيان النبوي بأنواعه: القولي والفعلي والإشاري ثم تطرق إلىٰ موضوع علاقة العقل بفهم النَّص الشرعي، ثم تابع الحديث عن الاختلاف الفقهي بين الصحابة وأسباب ذلك، كما تحدَّث عن المدارس الفقهية في عصر التابعين مع بيان حجية قول التابعين، ليختم دراسته بالاجتهاد الفقهي في العصور المتأخرة.

وإن كان ثمة شيء يُلاحظ علىٰ هذا الكتاب فهو عدم إبراز تداعيات وانعكاسات مناهج المتقدمين في الدراسات الحديثة المعاصرة.

★ كيف نتعامل مع السنة، معالم وضوابط:

للدكتور يوسف القرضاوي، ويعتبر هذا الكتاب أحد الدعائم الأساسية في بناء المنهج الوسطي لفهم السنة النبوية، وقد وُفق فضيلته في الإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلّقة بهذا الموضوع، واستطاع أن يلفت النَّظر إلىٰ مجموعة من المعالم والضوابط المنهجية في السنة النبوية المطهرة، مع التعريج علىٰ أهم المزالق والأخطاء التي يقع فيها بعض المشتغلين بفقه الحديث.

★ أثر المقاصد في التعامل مع السنة فقهًا وتنزيلًا:

للباحثة: نجاة مكي، وهي مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية والإسلامية بجامعة باتنة، تخصص فقه وأصول، وتقع الرسالة في (٣٠٧ صفحة)، وهي في فصل تمهيدي وفصلين.

تعرضت في الفصل التمهيدي إلىٰ حقيقة كل من السنة والمقاصد.

وخصَّصت الفصل الأول لبيان أثر المقاصد في فقه السنة.

وأما الفصل الثاني فجعلته في بيان أثر المقاصد في تنزيل السنة النبوية.

ومع أنَّ عنوان البحث يُوحي بالمزاوجة بين التنظير والتأصيل، إلا أنَّ الباحثة استنفذت جهدها في القسم النظري إلىٰ حد الابتعاد في أحايين كثيرة عن مركز البحث، فقد توسعت في باب دلالات الألفاظ، وكذا الأدلة العقلية، كالاستحسان، والاستصلاح وغيرها . .

وبالجملة فإنَّ موضوع هذه الدراسة متجه أساسًا إلىٰ الاجتهاد المقاصدي، لا إلىٰ القراءة الجمعية التي يستهدفها البحث.

★ الإضافة التي تقدّمها هذه الدراسة:

قال أبو حيان التوحيدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي صَنَّف لها العلماء، وهي: اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مُطوَّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ»[1].

ويأتي هذا البحث من أجل تحقيق الغرض الثالث من أغراض التصنيف، وهو تكميل ما ظهر من النقص في الدراسات السَّابق ذكرُها.

فقد تكلَّم بعض الأساتذة الكرام كما تقدَّم عن منهج الجمع بين النصوص والمقاصد، إلاَّ أنَّ حديثهم عنها لا يعدو اللُّمع الضئيلة، والإضاءات الشحيحة التي لا ترقىٰ بها إلىٰ التأصيل المحكم، والضبط المستوفىٰ.

حيث تميزت في مجملها بالتناول العمومي غير المركز لمنهج الجمع بين النصوص والمقاصد، وكذا عدم رسم الضوابط المعينة علىٰ حسن تفهم النصوص، وتنزيل معانيها وفق المقاصد والمصالح.

فحينما كان هذا الموضوع ثُنائي المسلك، يجمع بين النصوص ومقاصدها، وبين الكليات وجزئياتها، كان لزامًا علىٰ الباحث أن يحاول بقدر المستطاع تجلية الإشكالية القائمة بين الوحي والعقل، ذلك أنَّ مسألة

---

(١) حكاها عنه ابن حزم في تقريب حد المنطق، ضمن مجموع رسائله، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (٤/١٠٣)، **والمقري**، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفىٰ السقا وجماعة، الإمارات العربية المتحدة، دار إحياء التراث بالإمارات، (ص: ٣٣-٣٤).

الجمع بين النصوص والمقاصد هي أحد القضايا المتفرعة عن الإشكالية القديمة: تعارض العلاقة بين الوحي والعقل.

فثنائية «الوحي والعقل» تُعبِّر عن المسلكين اللذين يسلكهما كل مجتهد في الحكم علىٰ النَّازلة الفقهيّة.

ولعلنا لن نكون مبالغين إذا قلنا: أنَّ هذا المبحث أعني: إشكالية العلاقة بين الوحي والعقل هو الأهم بالنسبة لمباحث الدراسة كلها، فهو محل النَّظر ومناط السهم من الوتر، ولذا كان من المفيد طرحها لمزيد من المناقشة والمثاقفة، أو علىٰ الأقل فتح ملفها واستدعائها إلىٰ ساحة الاهتمام الفكري والفقهي علىٰ حد سواء.

فهذه الثغرة في التنظير والتأصيل كانت قَمينة بأن تحملني علىٰ إفراد هذا المنهج الوسطي بدراسة مستقلة، تُجلِّي حقيقته، وتستنطق سِماته وخصائصه، وتُحرِّر ضوابطه ومعالمه، وترصد أهم فروعه وتطبيقاته.

★ الطريقة المعتمدة في كتابة البحث:

اعتمد البحث منهجًا يقوم علىٰ الأسس الآتية:

١- تقسيم البحث إلىٰ فصول، ومباحث، ومطالب، حسب ما تقتضيه الصناعة المنهجية في الرسائل والمذكرات الأكاديمية.

٢- التمهيد لكل موضوع من موضوعات البحث بما يُوضحه إن احتاج المقام إلىٰ ذلك.

٣- العناية بقدر الإمكان بصحة البحث وسلامته من الناحية اللغوية وكذا المنهجية.

٤- عزو الآيات القرآنية إلىٰ سورها في المصحف الشريف، مع التزام الرسم العثماني فيها، وقد اعتمدت رواية حفص عن عاصم.

٥- تخريج الأحاديث الواردة في البحث تخريجًا علميًا مختصرًا، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بإيراده للعلم وثوقًا بصحته، وإن لم يكن فيهما فإني أُخرّجه من أهم كتب السنة، مع نقل حكم علماء الحديث عليه صحةً وضعفًا.

٦- شرح بعض المصطلحات الفقهية المستغلقة، وكذا الألفاظ الغامضة الواردة في متن البحث، مع اعتماد مصادرها في التوثيق.

٧- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية والمعتمدة، فإن تعذَّر ذلك عزوت إلىٰ الواسطة التي نقلت عنها.

٨- الإكثار من الأمثلة للموضوعات المطروحة، حتىٰ تتضح القضية أمام القارئ تمام الوضوح، ويكون كل مثال شعاعًا مضيئًا علىٰ الطريق. ولا يخفىٰ أنَّ الإكثار من الأمثلة يُمكِّن الباحث من إجراء اختبار حقيقي لفروض الدراسة وإشكالاتها.

٩- وقع الاختيار في الفصل التطبيقي علىٰ بعض المسائل الفقهية المعاصرة من بين الكثير لئلا يتضاعف حجم البحث، وفيها الكفاية في توضيح المنهج المختار، وغيرها يُقاس عليها ويُدرس علىٰ منوالها.

١٠- اقتصرت في البحث علىٰ المذاهب الفقهيّة الأربعة، وعند الاقتضاء أشير إلىٰ مذهب ابن حزم الظاهري، مع التركيز في المسائل المستجدة علىٰ الفتاوىٰ المجمعية نظرًا لقيمتها العلمية.

١١- حاولت الاختصار ما أمكن في دراسة المسائل التطبيقيّة، إذ ليس

المطلوب هنا دراستها لذاتها وإنَّما لبيان أثر منهج الجمع بين النصوص والمقاصد في العملية الاجتهادية.

١٢- ذيَّلتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

★ خطة الدراسة:

اقتضت مني طبيعة الموضوع أن أجعله في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة:

أما المقدمة، فقد خُصِّصت لبيان أهداف الموضوع، وأسئلته وأهميته العلمية ومنهجه، وذكر أهم الدراسات السَّابقة التي أسهمت في بناء قواعده وأركانه.

وأما الفصل الأول، فهو عبارة عن مدخل مفاهيمي للدراسة، عَنيت فيه باستجلاء أهم المناهج المعاصرة في دراسة النَّص الديني، بدءً بالاتجاه الظاهري الحرفي، ومرورًا بالاتجاه التعطيلي المقاصدي، وانتهاءً إلىٰ المنهج الجَمعي الوسطي، ثم تراحبت بي آفاق الدرس إلىٰ بيان العلاقة بين الوحي والعقل، وترسُّم حدود الاجتهاد في موارد النَّص.

وأما الفصل الثاني، فقد تضمَّن التعريف بمنهج الجمع بين النصوص والمقاصد، وترسُّم مسيرته التاريخية، تأكيدًا علىٰ أصالته وعتاقته، لينتهي باستقصاء أهم معالمه وضوابطه.

وأما الفصل الثالث، فقد جلبتُ فيه نماذج تطبيقية متنوعة، إيغالًا في بيان حقيقة منهج الجمع بين النصوص والمقاصد وأثره في العملية الاجتهادية.

وخاتمة أُجمل فيها نتائج البحث.

★ **صعوبات البحث:**

لا شك أنَّ لكل بحث صعوباته ومتاعبه، وكما قال الإمام المقري رَحِمَهُ اللَّهُ في قواعده:

«شأنُ العظيم أن لا يحصل بالطرق السهلة»[1].

ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي اعترضتني في إنجاز هذا البحث في النقاط الآتية:

أولًا: أنني لمست من غير قصد موضوعًا واسع الجَنَبَات، مترامي الأطراف، فكل مبحث فيه يكاد يكون مستقلًا عن الآخر وإن شاركه في المقصد، مما أحوجني إلىٰ القيام بعدة بحوث في بحث واحد.

ثانيًا: تَفرُّق مباحث الموضوع ومسائله في ثنايا الدراسات، مما يضطرني في الكثير من الأحيان إلىٰ تصفح مئات الصفحات، من أجل استخراج الموضع الذي يخدم البحث في صفحة أو أقل.

فمن أجل بيان منهج ابن العربي مثلًا في الجمع بين النصوص والمقاصد، اضطررت أن أقرأ كتابه «العارضة» وهو في أربع مجلدات؛ لأستخلص منها صفحات يسيرة تتعلَّق بالموضوع.

ثالثًا: أنَّ البحث يتوكأ بالدرجة الأولىٰ علىٰ التتبع والاستقراء، وهي عملية تحتاج إلىٰ جهد وتفتيش في المراجع العتيقة والمعاصرة علىٰ حد سواء.

---

(١) **المقري**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، قواعد الفقه، تحقيق: الدكتور محمد الدردابي، الرباط، دار الأمان، ٢٠١٢م، (ص: ٤٠٨)، قاعدة رقم (٨٥٣).

رابعًا: أنَّ هذا البحث توجه إلىٰ موضوع دقيق، له خطره وأثره في عملية استنباط الأحكام، لعلاقته بتوسيع أوعية الاجتهاد الفقهي وتجديدها.

وهو موضوع مثير للتفكير والحوار معًا، نظرًا لحيويته وأهميته، وما يُحيط به من إشكاليات منهجية ومعرفية.

واعترف في النهاية أنني مهما بذلت من جهد فإنه جهد متواضع، قصدت به أن أسد نقصًا في المكتبة الإسلامية، ولي أن أتمثَّل بقول الإمام أبي محمد الحسين البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ حينما قال:

«وإني في أكثر ما أوردته في عامته متبع إلا لقليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلام محتمل، أو إيضاح مشكل، أو ترجيح قول علىٰ آخر، إذ لعلماء السلف رحمهم الله سعي كامل في تأليف ما جمعوه، ونظر صداق للخلف في أداء ما سمعوه، والقصد بهذا الجمع مع وقوع الكفاية بما عمله، وحصول الغنية بما فعلوه، الاقتداء بأفعالهم والانتظام في سلك أحد طرفيه متصل بصدر النبوة»[1].

وقد قيل: الكتاب كالمكلَّف لا يسلم من المؤاخذة ولا يرتفع عنه القلم، والله يقرنه بالتوفيق، ويرشد فيه إلىٰ أوضح طريق، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) **البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود**، شرح السنة، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، (١/ ١٩).